جايز اذا كان على المكفول له حق الا
حضور فصل والشركة خمسة شرايط ان يكو
ن على ناض من الدراهم والدنانير وان
يتفقا في الجنس والنوع وان يخلطا اموالهن
لانه لا يتميز وان يأذن كل واحد منه
ما لصاحبه في التصرف وان يكون
الربح والخسران على قدر المالين
وكل واحد منهما فسخها متى شاء وهما
مان احدهما بطلت فصل وكلما جا
ز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز
له ان يوكل فيه او يتوكل والوكالة
عقد جايز وكل واحد منهما فسخها
متى شاء وتنفسخ بموت احدهما والوكيل
امين فيما يقبضه وفيما يصرفه ولا
يضمن الا بالتفريط ولا يجوز ان يبيع و
يشتري

ويشتري الا بالثلاثة شريطة بثمن المثل نقد
اسقد البلد ولا يجوز ان يبيع من نفسه
ولا يقرض على موكله الا باذنه فصل
والمقر به على ضربان حق لله تعالى وحق
الادمي فحق الله تعالى يصح الرجوع
به عن الاقرار به وحق الادمي لا يصح
الرجوع فيه عن الاقرار به وتفسير صحة
الاقرار الثلاثة شرايطها البلوغ والعقل
والاختيار وان كان بمال اعتبر فيه شر
طرابع وهو الرشد واذا اقر بمجهول
رجع اليه في بيانه ويصح الاستثناء والا
قرار اذا وصله به وهو في حال الغم و
المرض سواء فصل وكلما امكن الانتفا
ع به مع بقاء عينه جازت اعارته اذا كانت
منافعه اثاثا ويجوز العارية مطلقا

Copyright © King Saud University